يجب انه لا يخرج بعد طلوع الفجر وليس بحرام فما بعد الزوال فلا ينبغي ان يسافر حتى يصلي الجمعة قوله واحد الا ان يخاف فوات الرفقة وهل يجوز قبله وبعد طلوع الفجر على قولين وقال احمد لا يجوز ان يسافر بعد الزوال من يوم الجمعة قبل صلاة الجمعة رواية واحدة فاما قبل الزوال فيه روايتان واختلفوا هل يجوز ام لا فيه عنه ثلاث روايات احداها انه لا يجوز ايضا والثانية يجوز وكره كما ذهب مالك والثالثة يجوز لكبير حاجة وخوف فاما اقامة الجمعة فقال ابو حنيفة واحمد في احدى الروايتين انه لا يصح اقامة الجمعة بغير اذن الامام وقال مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان اقيمت بغير اذنه صحت مع استحبابه لان يستأذن واختلفوا هل تنعقد الجمعة بالعبيد والمسافرين فقال ابو حنيفة ومالك لا تنعقد بهم ويجزيهم وقال الشافعي واحمد لا تنعقد بهم ولا تجزيهم واختلفوا هل يجوز ان يكون المسافر والعبد اماما في الجمعة فقال ابو حنيفة والشافعي ومالك في رواية اشهب يجوز وقال مالك في رواية ابن القاسم واحمد في الرواية الاخرى يقوله لا تجب الجمعة على العبد له يجوز واختلفوا هل يكره فعل الظهر في جماعة يوم الجمعة في حق من لا يمكنه اتيان الجمعة فقال ابو حنيفة يكره وقال مالك والشافعي واحمد لا يكره واختلفوا في الكلام في حال الخطبة لمن لا يسمعها وهو بعيد عنها فقال الشافعي واحمد هو مباح الا انهما استحبا لهم السكوت وقال ابو حنيفة لا يجوز الكلام الا بما يعود بمصلحة الصلاة كجواز تعليم الداخل عن يخطئ الرتق بان خاطب انسانا بعينه جاز لذلك الانسان ان يجيبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما بل يكره وعن احمد يجوز والرواية المشهورة عن احمد انه يحرم على المستمع دون الخاطب واختلفوا في اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين فقال ابو حنيفة والشافعي ومالك لا يجوز ان تقام الا في موضع واحد وقال احمد في المشهور عنه يجوز ان تقام الجمعة في مواضع اذا كان المصر كبيرا واحتيج الى ذلك وسواء كان البلد جانبا واحدا او جانبين وقال ابو يوسف اذا كان المصر له جانبان كبغداد يجوز وقال الكرخي والصحيح من مذهبنا انه لا يجوز اقامة الجمعة في اكثر من موضع واحد من المصر الا ان يتسع الاجتماع لاكبر المصر فيجوز في موضعين وان دعت الحاجة الى اكثر جاز واختلفوا في جواز اقامة

الجمعة

الجمعة قبل الزوال فقال ابو حنيفة والشافعي ومالك لا يجوز وقال احمد يجوز قبل الزوال وعنه رواية اخرى يجوز في الساعة السادسة اختارها الخرقي واختلفوا اذا وافق يوم جمعة يوم عيد فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تسقط الجمعة بحضور العيد ولا العيد بحضور الجمعة وقال احمد ان جمع بينهما فهو الفضيل وان حضر العيد سقطت عنه الجمعة واختلفوا هل يكره الكلام فيما بين خروج الامام وبين اخذه في الخطبة وبين نزوله منها وبين افتتاح الصلاة فقال ابو حنيفة خروج الامام يقطع الكلام الى دخوله في الصلاة وقال الباقون لا بأس بالكلام في هذين الوقتين واختلفوا في سلام الامام على الناس اذا استقبلهم مستقبلا على المنبر فقال ابو حنيفة ومالك لا بأس والشافعي واحمد بسلم قال العزيز ومذهب ابو حنيفة ومالك انه لا بأس اذا رقى على المنبر انما قالا ذلك لانه يسلم على الناس وقت خروجه اليهم وهو على الارض فلا يعيد بما نيا على المنبر واختلفوا هل يجوز ان يكون المصلي غير الخاطب فقال ابو حنيفة يجوز للعذر ولا يجوز من غير عذر وعن احمد مثله وعنه لا يجوز والشافعي قولان كالمذهبين وقال مالك لا يصلي الا من خطب واتفقوا على ان غسل الجمعة مسنون واختلفوا على انه ليس من شرط ادراك الجمعة ادراك الخطبة ومن صلى فقد صحت له الجمعة وانما يدرك الخطبة واختلفوا على انه الفضيلة في ادراكها والاستماع اليها واتفقوا على انه اذا ادرك ركعة من الجمعة بسجدتيها وهو في الركعة الاخرى صحت له الجمعة واختلفوا اذا ادرك ركعة في التشهد فقال مالك والشافعي واحمد لا تفوته الجمعة ويتمها ظهرا اذا كان نواها وقال ابو حنيفة اذا ادرك الامام في الجمعة في الصلاة او في سجود السهو شهد وقوله محمد ابو يوسف وقال محمد ابن الحسن يصلي اربعا ولا تصح له الجمعة بنى عليها او قد صحت له جمعة واختلفوا فيما اذا دخل وقت العصر وقد صلوا من الجمعة ركعة فقال ابو حنيفة يتم الصلاة ويستأنف الظهر وقال الشافعي فيه يبنيها ظهرا وقال احمد يتمها بركعة اخرى ويجزيهم جمعة فاما مذهب مالك في هذه المسألة فقد اختلف اصحابه عنه فحكى ابن القاسم تصح الجمعة ما لم تغرب الشمس وان صلى بعد العصر المغرب وذكر الزهري ان المذهب انه ما لم يخرج وقت الظهر